

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

- الأستاذة: سارة عمر محمد الصمادي،¹ باحثة في مجال العلوم السياسية،
- جامعة دوسلدورف - ألمانيا

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير سياسة الأمن والدفاع المشتركة على دور الاتحاد الأوروبي كراعي وداعم للقوة المدنية بما فيها من معايير تدعو للسلام ودعم الديمقراطية واستخدام القوة الناعمة في دعم الدول. مع الأخذ بالفرضية التي تعتبر الشكل العسكري لا يجب جمعه مع القوة المدنية، وإن التقيا بحالة الاتحاد الأوروبي فسوف يؤثر ذلك سلبا على شكله كقوة معيارية ومدنية. للوصول للتائج والإجابة على سؤال البحث تم اتباع منهجية تحليل السياسات للخوض في هيكلية وأهداف سياسة الأمن والدفاع المشتركة بالتوازي مع منهج مراجعة الأدبيات لفهم مؤشرات القوة المدنية. وكان لا بد من دراسة حالة من واقع تنفيذ سياسة الأمن والدفاع لمعرفة مدى تأثيرها على القوة المدنية للاتحاد الأوروبي، وقد تم أخذ البعثة العسكرية الأوروبية في مقدونيا كحالة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى دحض فرضية البحث، وأثبتت أن سياسة الأمن والدفاع المشترك لا تؤثر سلبا على دور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية، وذلك لعدة أسباب: أن هيكل سياسة الأمن والدفاع المشترك قائم على اتباع ميثاق الأمم المتحدة ومهام بطرسبرغ التي تشمل المهام الإنسانية ومهام حفظ السلام. كما أن عملية اتخاذ القرار في اللجنة الأمنية لسياسة الأمن والدفاع تجعل من الصعب اتخاذ القرارات بشكل عشوائي أو طارئ، حيث أنها تعتمد على مبدأ التصويت بالإجماع، هذا من شأنه أن يجعل فرص الاتفاق أقل، وأن سياسة الدفاع سوف تُستخدم فقط في المسائل الضرورية التي لا خلاف على أهميتها.

وتم اختبار هذه الأسباب بدراسة حالة مقدونيا، وما كان لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية من دور مهم في ترسيخ المفاهيم المعيارية والمدنية، وأن الاتحاد استخدم سياسة الدفاع خاصته كمحفز لمقدونيا بتحسين الديمقراطية والأمن والحكم الرشيد، وهذا ما أعطى ثمره حين أصبح الوضع في مقدونيا يتوافق مع شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، وأصبحت بشكل رسمي أحد المرشحين لعضوية الاتحاد.

الكلمات المفتاحية:

الاتحاد الأوروبي، سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، القوة المدنية، مفاهيم معيارية، القوة الناعمة.

Abstract:

The purpose of this research is to examine the impact of the Common Security and Defence Policy on the role of the European Union as a sponsor and supporter of the civilian force, including its standards calls for peace, support for

¹ - البريد الإلكتروني: Sarah.alsmadi@gmail.com

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

democracy and the use of soft power in support of the advancement of States. With the premise that the military format should not be combined with the civilian force, and if they met the European Union, it would have a negative impact on its form as a normative and civilian force.

In order to reach the results and answer the research question, the methodology of policy analysis has been followed to address the authoritarianism and objectives of the Common Defence Security Policy in parallel to the literature review approach to understanding civilian power indicators. A case had to be examined from the implementation of the security and defence policy in order to determine its impact on the European Union civilian force, and the European military mission in Macedonia has been taken as a case in point.

The study refuted the research hypothesis and demonstrated that the Joint Security and Defence Policy does not adversely affect the role of the European Union as a civilian force, for several reasons: The structure of the security and common defence policy is based on the Charter of the United Nations, and the Petersburg tasks, which include humanitarian, rescue and peacekeeping missions. The decision-making process of the Security and Defence Policy Committee also makes it difficult to make decisions at random or unnecessary, as they depend on the principle of unanimous voting, this would make the chances of agreement lower, and that defence policy would be used only for necessary matters of undisputed importance.

These reasons were validated by the study of the situation of Macedonia, and the important role of the European Union military mission in the consolidation of civilian normative concepts, and the Union has used its own defence policy as a catalyst for Macedonia to improve democracy, security and good governance. This paid off when the situation in Macedonia was brought into line with the conditions for accession to the European Union. It has officially become one of the candidates for membership in the Federation.

- مقدمة:

الاتحاد الأوروبي اليوم المتمثل بـ 27 دولة، أصبحت معاً تشكل كياناً دولياً فاعلاً على المستوى الإقليمي والدولي، ينحدر أساساً من أصول اقتصادية، حيث كانت باكورة بداياته على شكل اتفاقية الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي تأسست في عام 1952. وقد تأسس الاتحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم في الأصل لتعزيز التعاون الاقتصادي، وتلافي الدخول في منافسات ما بعد الحرب العالمية الثانية. بينما تطور عن شكله الاقتصادي البحت ليخوض في مزيد من التعاون في مجالات أخرى؛ مثل السياسة الخارجية والدفاعية في وقت لاحق. بدأت رحلة الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية بعد قمة لاهاي عام 1969، حيث تمت الدعوة لإنشاء "أوروبا الموحدة، القادرة على تحمل مسؤولياتها الدولية في المستقبل" (Telò 2007: 202).

في إطار معاهدة ماستريخت 1992، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، من شأنها "الحفاظ على السلام وتعزيز الأمن الدولي، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة..."، "...

الأساذة: سارة عمر محمد الصمادي

تعزير التعاون الدولي وتطوير وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". والجدير بالذكر أن المعاهدة قد دعت أيضاً إلى "... التعاون المنتظم بين الدول الأعضاء في تسيير السياسة" (*Maastricht Treaty 2002: Article J.1*). واحدة من أوجه التعاون في السياسة الخارجية هو إنشاء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، التي أصبحت تعرف لاحقاً باسم السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في عام 1999، وهي التي تغطي الجوانب العسكرية والدفاعية، فضلاً عن إدارة الأزمات المدنية.

لكن لطالما عرف الاتحاد الأوروبي نفسه على أنه قوة مدنية، تسعى لدعم مفاهيم الديمقراطية والسلام والحكم الرشيد وحقوق الإنسان من خلال وسائل التحفيز الاقتصادي والتبادل الثقافي والتمثيل الدبلوماسي. من جهة أخرى ومع أخذ الاتحاد قراراً بتوسيع توجهاته نحو السياسة الخارجية والدفاعية ومع وجود سياسة الدفاع المشتركة ذات الطابع العسكري عند اللزوم، يذهب البعض لافتراض أنه لا بد من أن السياسات الدفاعية سوف تؤثر سلباً على فكرة الاتحاد كقوة مدنية، وبدأت التساؤلات ما إذا كان وجود دور عسكري للاتحاد هو انكار وتخلي عن دوره المدني؟! وهذه الفكرة بالتحديد هي نقطة الجدل الرئيسية في هذا البحث، الذي سوف تقوم الدراسة على محاولة معرفة مدى تأثير سياسة الأمن والدفاع المشتركة على دور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية.

لأغراض هذا البحث، سوف يتم إجراء تقييم للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية باستخدام المؤشرات الأربعة الآتية: أهداف الاتحاد الأوروبي المعلنة ذاتياً والوسائل والأدوات ودرجة العمل الجماعي الذي ينطوي عليه صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ودرجة الشمولية العامة أو الرقابة الديمقراطية في عملية صنع القرارات الخارجية والدفاعية داخل الاتحاد الأوروبي، تم اختيار هذه المؤشرات الأربعة لأنها تشكل جزءاً من الأفكار الراسخة حول القوة المدنية، والتي ستتم مناقشتها لاحقاً.

وبالتالي، سوف يحاول هذا البحث استخدام المؤشرات الأربعة المذكورة أعلاه من خلال تحديدها مبدئياً، ثم تطبيقها على سياسة الأمن والدفاع المشتركة بين الحكومات التابعة للاتحاد الأوروبي واستخدام آليات هذه السياسة في دراسة الحالة، المتمثلة في مقدونيا. والغرض من مراجعة الحالة في مقدونيا: هو إظهار ما إذا كان قرار الاتحاد الأوروبي باستخدام آليات سياسة الأمن والدفاع المشترك قد أفقده صورته العامة كقوة مدنية أم لا.

- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث العلمية أنه يفتح باب النقاش والتحليل في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية في موضوع القوة المدنية للاتحاد الأوروبي والمتمثلة بمعايير القوة الناعمة، ومدى إمكانية الحفاظ عليها في ظل وجود سياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك. ويقدم إضافة علمية من خلال الربط بين تأثير القوة العسكرية على القوة المدنية ذات المبادئ التي لا تنجمع مع التغول العسكري. في حين أن أهمية البحث العملية تكمن أنه يقدم تحليلاً باللغة العربية لأدبيات أوروبية تناقش كلاً من القوة المدنية وسياسات الدفاع المشترك والتعاون العسكري للاتحاد الأوروبي، حيث أنه يوجد نقص في الأبحاث التي تتناول مواضيع الاتحاد الأوروبي باللغة العربية وهذا ما يُكسب البحث خصوصية، كما ويعتبر مصدراً للناطقين باللغة العربية والمهتمين بالدراسة عن هذا الموضوع، وبالتالي، فإن النتائج والاستنباطات

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

التحليلية سوف تكون مرجعاً ولبنة أساسية لكل الأديبات والأبحاث العربية التي سوف تختص في هذا المجال لاحقاً.

- فرضية البحث:

إن استخدام أي وسيلة عسكرية في سياسة الاتحاد الأوروبي (مثل سياسة الأمن والدفاع المشترك) يقوّض من مفهوم القوة المدنية البحتة، لأن ذلك يعني ضمناً أن القوة المدنية المثالية يجب ألا يكون لها قوة عسكرية.

- مشكلة البحث:

مما سبق، تبتثق المشكلة الأساسية لهذا البحث وهي: إلى أي مدى يؤثر وجود البعد العسكري للاتحاد الأوروبي المتمثل بسياسة الأمن والدفاع المشترك على شكله كقوة ناعمة؟ وهل وجود أداة عسكرية هو إنكار لدور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية؟ أو يتناقض سلباً مع ذلك؟

- منهج البحث:

للإجابة على أسئلة اشكالية البحث وتحليل الفرضية سوف يتم الاستعانة بالمنهج العلمية التالية:

- منهج مراجعة الأدبيات، لجمع البيانات حول موضوع الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية بطريقة متكاملة، حيث سوف يتم إنشاء الأطر الأساسية المتعلقة بمؤشرات القوة المدنية للاتحاد وذلك بجمع وجهات النظر الموجودة بالفعل وربط العلاقات فيما بينها لتتوصل لمفهوم شامل حول الخلفية المدنية للاتحاد الأوروبي.

- منهج تحليل السياسات، من أجل استخلاص المعلومات عن العواقب التي ستتبع اعتماد سياسة الأمن والدفاع المشترك وذلك من خلال تحديد المشكلة بما في ذلك من تحديد الأسئلة والقضايا ذات الصلة، والتي تكمن في أثر هذه السياسة على الشكل المدني للاتحاد الأوروبي. وذلك بتحديد هيكلية وأهداف السياسة الأوروبية المشتركة للدفاع والأمن وتحديد معاييرها وأدوات تنفيذها.

- منهج دراسة الحالة، إن أخذ حالة للدراسة يعتبر مكماً لمنهج تحليل السياسات، حيث يوفر وسيلة لتعريف سياق المشكلة بالكامل والقاء الضوء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة من خلال الاستشهاد بمثال حي. في هذا البحث سوف يتم دراسة حالة مقدونيا والبعثة العسكرية الأوروبية فيها، للوصول لحقائق عن العواقب التي تنشأ من اعتماد سياسة الأمن والدفاع المشترك، وهل تناقضت مع دور الاتحاد المدني والمعياري وذلك بالاستشهاد بدلائل من الحالة المقدونية.

- المفاهيم المحورية:

- **سياسة الدفاع:** هي جزء من مفهوم أوسع لسياسة واستراتيجية الأمن القومي، تعتبر سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تربط سياسة الأمن القومي من الناحية النظرية بالعمل الفعلي المتمثل في التخطيط والإدارة والتنفيذ. سياسة الدفاع هي تماماً مثل دليل التعليمات، فإن الغرض منها هو التأكد من أن الأشياء تتم بطريقة معينة من أجل تحقيق أهداف الأمن مع احترام القواعد وتدابير النزاهة ومبادئ الحكم الرشيد. وهي مرتبطة بمؤسسات الدولة مثل، وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية والسلطات التشريعية وتشمل بشكلها المثالي جميع الجهات

التي تتعامل مع قطاع الدفاع (security sector integrity, 2021).

- **القوة المدنية:** هي تحقيق الأهداف الوطنية وتأمين والاستقرار عن طريق استخدام أدوات سياسة واقتصادية ودبلوماسية وثقافية، أي التركيز على الوسائل غير العسكرية وتنطوي على قبول التعاون مع الآخرين لتحقيق الأهداف الدولية، والرغبة في تطوير هياكل فوق وطنية لمعالجة القضايا الحاسمة للإدارة الدولية وضرورة الشعور بالمسؤولية عن مستقبل العالم، مع تجنب خيار القوة العسكرية (Mauil, 1992)، (Smith, 2005).

- **القوة الناعمة:** هو مفهوم صاغه (جوزيف ناي) من جامعة هارفارد لوصف القدرة على الجذب والإقناع دون الإكراه أو استخدام القوة. وفي حالة العلاقات الدولية فإن هذا المصطلح يأخذ شكل استخدام الأدوات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية بدلا من استخدام الأداة العسكرية.

- الفترة الزمنية:

الإطار الزمني للبحث هو من 1992، وهي سنة إطلاق معاهدة ماستريخت التي منها بدأت أول المبادرات لإنشاء سياسة دفاع أوروبية مشتركة، وحتى عام 2006 بإعلان مقدونيا أحد المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في ضوء ما سبق ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول، القوة المدنية ومؤشرات دراسة الحالة: يتناول طرح للأدبيات الأوروبية عن القوة المدنية ومؤشراتها التي سوف تساعد في دراسة الحالة.
- الفصل الثاني، سياسة الدفاع والأمن الأوروبية المشتركة: يشمل تحليلا للسياسة من حيث هيكلتها وأهدافها وعملية اتخاذ القرار فيها ومن ثم اليات التنفيذ لهذه السياسة.
- الفصل الثالث، يتضمن دراسة الحالة المقدونية: بتحليل شكل الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي وعسكري في مقدونيا ومدى تعارض ذلك مع مبادئه المدنية. وختام البحث يكون بالخلاصة والخاتمة.

الفصل الأول: القوة المدنية ومؤشرات دراسة الحالة

وصف (فرانسوا دوشين) مفهوم القوة المدنية عام 1972 بأنها "تستخدم الغايات والوسائل المدنية وإحساساً داخلياً بالعمل الجماعي، والتي تعبر بدورها عن القيم الاجتماعية للمساواة والعدالة والتسامح" (Bretherton & Vogler 1999: 41). لقد ادّعى أن القوة العسكرية التقليدية قد أفسحت المجال لمفهوم جديد للقوة المدنية التقدمية، مع وسائل لممارسة تأثيرها في العلاقات الدولية يختلف عن التجارب السابقة. في حين دعا (فرانسوا دوشين) إلى أن أوروبا يجب أن تعزز القيم الاجتماعية التي تنتمي إلى خصائصها الداخلية، مثل المساواة والعدالة والتسامح (Orbie 2008: 5-6).

فيما يتعلق بمناقشتنا، ناشد (دوتشين) المجتمع الأوروبي ليكون "نموذجاً لمرحلة جديدة في الحضارة السياسية، التي سيكون لها فرصة في إظهار التأثير الذي يمكن أن تمارسه بتعاون سياسي كبير قد يمهد لممارسات مدنية"

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

(66: 2005 (a) Smith). لقد أراد أن تلعب أوروبا دوراً في استقرار المشهد العالمي. في دوره اقترح (هانز مول) مفاهيم إضافية للسلطة المدنية، حيث قال: إن السلطة المدنية تعني الحاجة إلى التعاون مع الآخرين في السعي لتحقيق الأهداف الدولية. بينما اقترح (كريستوفر هيل) أن تعتمد القوة المدنية على القوة الناعمة في الإقناع والجاذبية، وعدم ممارسة الإكراه (Ibid: 65-68).

يمكن دراسة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية من خلال الاقتراح التالي من قبل (إيان مانرز): "... المكون المركزي للقوة المعيارية في أوروبا هو أنها مختلفة عن الأشكال السياسية الموجودة مسبقاً، وأن هذا الاختلاف الخاص يهيئها مسبقاً للتصرف بطريقة معيارية" (242: 2002 Manners). وفقاً (مانرز)، طوال فترة تطور الاتحاد الأوروبي، كان التركيز في مختلف معاهداته وإعلاناته على الأهداف المدنية والقواعد الأساسية، مثل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. يُذكر أن فكرة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية تتيح له قدراً كبيراً من المرونة، وتكسبه معانٍ متعددة ومعقدة بطبيعتها، وتجمع عدة عناصر للأدوار التي يلعبها. غموض هذه الفكرة يفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة من قبل صانعي السياسات والأكاديميين (5: 2008 Orbie)، وبالتالي يسمح للفرد بتطوير مفهومه الخاص بالنظر إلى المعايير والمواقف المختلفة.

على صعيد آخر -بحسب (مانرز)- فإن النقاش حول الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية يكون بالتركيز على الاتحاد الأوروبي كما لو كان دولة، وهو ليس كذلك (239: 2002 Manners). وبالنسبة له، فإن تعريف القوة المدنية التي تم تحديدها بناءً على معطيات الدول القومية، لا يمكنك تطبيقها على فاعل جيوسياسي يختلف بخصائصه عن معايير الدول القومية. كما هو الحال، تم وصف الاتحاد الأوروبي بأنه "نوع جديد من الكيانات ذات جودة الفاعل الواحد" (240: Ibid)؛ لأنه يجسد بعض السمات المحدودة للدولة التي تركز على الاقتصاد والتعاون السياسي المنخفض، ومع ذلك فإن أعضائها يحتفظون بسيادتهم وسلطتهم النهائية في معظم مجالات السياسة العليا، مثل الأمن والسياسة الخارجية.

أدى وجود فكرة أداة عسكرية للاتحاد الأوروبي إلى انقسام العلماء بشأن إمكانية وجود قوة مدنية لديها مثل هذا الخيار. وهذا مثيرٌ للجدل بسبب الفكرة القائلة: إن القوة المدنية لا يمكن أن يكون لديها خيارٌ عسكري، في حين أن كل دولة لديها جيش وبالتالي قد تمتلك أي قوة جيوسياسية قوة عسكرية أيضاً. لكن هناك فرضيات مفادها: أنه عند استخدام خيار عسكري لحماية الأعراف المدنية مثل السلام، فإنه لا ينبغي أن ينتقص هذا من تعريف القوة المدنية؛ بل حينها يعتبر الخيار العسكري أحد الوسائل المدنية. ستتم مناقشة هذه الفكرة بالذات في هذا البحث، مع تحليل استخدام الاتحاد الأوروبي لآليات سياسة الأمن والدفاع المشترك في مقدونيا.

ووفقاً لـ (كارين سميث)، يجب أن يركز تقييم السلطة المدنية على أربعة جوانب: الوسائل والغايات، واستخدام الإقناع والسيطرة المدنية على صنع السياسة الخارجية والدفاعية. ومن هنا، تم استنباط أربعة مؤشرات للقوة المدنية سوف تساعد في دراسة الحالة وهي: الأهداف المدنية، والوسائل والأدوات المدنية، والعمل الجماعي، والشمولية الجماعية.

- الأهداف المذنية:

فما يتعلق بالقوة المذنية، اقترح (فرانسوا دوشين وهانس مول) أن تشمل الغايات المذنية، والتعاون الدولي المتمثل بالتعددية والتضامن في العلاقات الدولية والمسؤولية عن البيئة العالمية ونشر المساواة والعدالة والتسامح (Ibid: 67). بالإضافة إلى ذلك، يفصل (إيان مانرز) الأهداف والمعايير المذنية للاتحاد الأوروبي لتكون: السلام، والحرية والديمقراطية وقواعد القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتكافل الاجتماعي ومناهضة التمييز بالإضافة للتنمية المستدامة والحكم الرشيد (Manners 2002: 242).

تم وضع العديد من المعايير المذنية من قبل العلماء كمقياس للقوة المذنية. ومع ذلك، فقد وضع الاتحاد الأوروبي أهدافه وغاياته، بما يتماشى مع هذه المفاهيم المذكورة أعلاه. تم تفصيلها في مختلف المعاهدات والإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وسيتم مناقشة الغايات والأهداف ذات الصلة المنسوبة إلى موضوع هذا البحث في سياق دراسة الحالة.

- الوسائل والأدوات المذنية:

إلى جانب الغايات والأهداف المذنية، فإن الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الغايات هي موضع نقاش مستمر. لأنها ستحدد الشكل النهائي لهذه القوة، وبالتالي فإن الوسائل التي تستخدمها القوة المذنية مهمة للتركيز عليها. تعلق (كارين سميث) على الأدوات التي يستخدمها الكيان الجيوسياسي لتحقيق غاياته المذنية بعدم العسكرية. وفقاً لسميث، فإن هذه الأدوات يجب أن تشمل أدوات السياسة والاقتصاد والدبلوماسية دون خيار عسكري (Smith 2005: 66). في نقيض ذلك، يقترح (هانز مول) أن القوة المذنية قد يكون لها خيار عسكري، لكن الخيار العسكري يجب أن يكون بمثابة ضمانة للوسائل والأهداف المذنية (Ibid: 65).

- العمل الجماعي:

وفقاً ل(مانكور أولسون)، من المتوقع أن تعمل جميع المنظمات والكيانات السياسية -بما في ذلك الدول- على تعزيز المصالح المشتركة لمواطنيها (Olson 1974: 6-7). كما هو متبني في المعاهدات التأسيسية للاتحاد الأوروبي، فإنه يعمل على تعزيز المصالح المشتركة لدوله الأعضاء التي وافقت عليها جميعاً كشرط لعضويتها. فيما يتعلّق بهذا البحث، يتم استخدام سياسة الأمن والدفاع من قبل الاتحاد الأوروبي لتسهيل وتعزيز بعض المصالح المشتركة للدول الأعضاء، أي لتسهيل العمل الجماعي. وبالتالي يمكن فهم العمل الجماعي في هذا السياق على أنه التعاون بين الدول الأعضاء للعمل من أجل الحصول على النتائج المثلى للجميع (Ostrom 2000: 148). هذا يعني أن الدول الأعضاء تتعاون من أجل تطوير الإجراء الأكثر ملاءمة والذي سيسمح بالحفاظ على المعايير الواردة في المعاهدات التأسيسية للاتحاد الأوروبي وتحقيقها.

- شمولية عامة

تميز (كارين سميث) بشكل مهم بين القوى المذنية والعسكرية. إحدى هذه الفروق هي العملية التي يتم من خلالها وضع السياسة الخارجية وعملية تطوير آليات سياسة الدفاع والأمن المشتركة. حيث تستشهد (سميث) بنموذج

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

القوة المدنية ل(كريستوفر هيل) من أجل توضيح موقفها فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية والدفاعية للقوة المدنية. في حين يدعو نموذج (هيل) إلى الدبلوماسية المفتوحة كخاصية رئيسية للسلطة المدنية، حيث يجب استخدامها لتشجيع مناقشة عامة أكثر تطوراً حول مخاوف السياسة الخارجية والدفاعية. بالإضافة إلى ذلك، هناك متطلبات إضافية للمساءلة الديمقراطية في عملية صنع القرار والسياسة الخارجية والدفاعية. في سياق الاتحاد الأوروبي، فهذا يعني أن جميع القرارات يتم اتخاذها علناً، وخاضعة للمساءلة أمام الدول الأعضاء وبرلمانها، بالإضافة إلى البرلمان الأوروبي والرأي العام في هذه الحالة. توضح (سميث) أنه يمكن للمرء تحديد درجة الانفتاح في اتخاذ القرار، وبالتالي يمكن تحديد درجة المساءلة الديمقراطية (Smith b) 2005: 2-5).

كما ذكرنا سابقاً، يجادل الأكاديميون بأن استخدام أي وسيلة عسكرية، مثل سياسة الأمن والدفاع المشتركة، يقوّض مفهوم القوة المدنية البحتة، لأنه يعني ضمناً أن القوة المدنية المثالية يجب ألا يكون لها قوة عسكرية (Smith 2005: 64 (a)). إذا أخذنا في الاعتبار (إيان مانيرز)، فهل يمكن للمفهوم المحض للقوة المدنية أن ينطبق حقاً على الاتحاد الأوروبي؟ كما يشرح مانرز، فإن الاتحاد الأوروبي فريد من نوعه، وهو كيان جيوسياسي مختلط مع النزعة فوق الوطنية والحكومية الدولية (Manners 2002: 240). تطبق حجة (كارين سميث) مفهوم القوة المدنية على شكل لا ينتمي له الاتحاد الأوروبي. يمكن اعتبار أن المفهوم الخالص للقوة المدنية هو في حد ذاته متفائل وبالتالي يكاد يكون من المستحيل تحقيقه.

وبناءً على ذلك، فإن الحجة التي ستطرح في هذه المناقشة هي أن فكرة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية لا يستتبعها وجود سياسة الأمن والدفاع المشتركة، وهي إحدى المؤسسات الحكومية الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي. ويرجع ذلك إلى أن الشكل الخالص للقوة المدنية لا يمكن بشكل واقعي تطبيقه على العالم الحقيقي والفاعل الجيوسياسي الرئيسي، ولكن بسبب الطبيعة الفريدة وبناء الاتحاد الأوروبي الخاص، حيث يوجد الخيار العسكري أحياناً باعتباره تحقيق لغايات ومعايير مدنية والحفاظ عليها، لم تضع الفكرة تماماً.

الفصل الثاني: سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة

السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي 1999، والمعروفة سابقاً باسم السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، هي عنصر رئيسي لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تغطي الجوانب العسكرية والدفاع، فضلاً عن إدارة الأزمات المدنية. يُعرّف الاتحاد الأوروبي سياسة الأمن والدفاع المشتركة خاصته على أنها: إطاراً تدرجياً لسياسة دفاع قد تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك، تسمح هذه السياسة للاتحاد الأوروبي بتطوير القدرات المدنية والعسكرية لإدارة الأزمات ومنع نشوب النزاعات على المستوى الاقليمي والدولي، وبالتالي المساعدة في الحفاظ على السلام والأمن الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (europa.eu). أتت هذه السياسة بعد عقود من اعتبار البعد العسكري من المحرمات في إطار التكامل الأوروبي، وقد تحققت من خلال جانين؛ حل التوتر وتقصير المسافة بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيجاد وجه جديد لخصائص الاتحاد المدنية من خلال الجمع بين الأدوات المدنية والعسكرية لحل الأزمة وإدارتها (Keukeleire & MacNaughtan 2008: 55-56). كان ملحوظاً جداً أن جميع

الأساذة: سارة عمر محمد الصمادي

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد وقعت على السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، حتى تلك الدول التي تصرفت دائماً كدول محايدة وغير منحازة؛ مثل السويد وفنلندا وإيرلندا والنمسا.

بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت، وافق الاتحاد الأوروبي على مجموعة جديدة من المهام التي تختلف عن الدفاع الإقليمي التقليدي، والتي تشمل الحالات التي يمكن أن يستخدم فيها الاتحاد الأوروبي سياسته الدفاعية، وهذه الحالات المذكورة في معاهدة الاتحاد الأوروبي (المادة 17) والتي تعرف باسم (مهام بطرسبرغ)، وهي تشمل: المهام الإنسانية، والإنقاذ، ومهام حفظ السلام، ومهام القوات المقاتلة في إدارة الأزمات، بما في ذلك صنع السلام (Deschaux-Beaume 2010: 4). هذه المهام ضمنّت الاعتراف والقبول من جانب الاتحاد الأوروبي للمشاركة في الواجبات العسكرية عند الضرورة. ولكن، وعلى عكس المرغوب به، لقد تم إعاقاة تنفيذ هذه المهام في البداية، ويعزى ذلك بسبب ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء. وبان ذلك جلياً في أزمة كوسوفو التي كانت مُحرّجةً وأوضحت للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنها بحاجة إلى تعزيز قدرة الدفاع المشترك (Cameron 2007: 74).

- الهيكل الأساسي لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشترك وآلية اتخاذ القرارات:

على أعقاب إنشاء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، تم إنشاء اللجنة السياسية والأمنية لأول مرة كأساس مؤقت في فبراير 2000 ثم أصبح لها هيكلها الدائم، وتتكون اللجنة من الدول الأعضاء ورؤساء الدفاع، وتتمثل المسؤولية الأساسية لهذه اللجنة في تقييم أوضاع إدارة الأزمات وتقديم المقترحات والتوصيات والموافقة على المهام السياسية والعسكرية (Koehane & others 2009: 30)، كما وتوفر للاتحاد الأوروبي الخبرة لتخطيط سياسة الأمن والدفاع المشتركة خاصة في مسائل عملية إدارة الأزمات العسكرية والإنذار المبكر والتقييم والتخطيط الاستراتيجي للمهام. كما وتراقب اللجنة العسكرية تنفيذ سياسة الأمن والدفاع المشتركة، وتتولى مسؤولية الإشراف السياسي والتوجيه الاستراتيجي لعمليات إدارة الأزمات. في حين تعتبر الإجراءات والمواقف المشتركة هي أدوات قانونية تستخدم في اتخاذ القرارات، كما وتُلزم هذه الأدوات الدول الأعضاء بالتصرف وفقاً لها عند تنفيذ سياستها الخارجية والأمنية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القرارات الوطنية في مجال الخارجية والأمن، تقع خارج نطاق اختصاص محكمة العدل الأوروبية، وبالتالي لا يمكن الطعن في هذه القرارات الوطنية على المستوى القانوني بل على المستوى السياسي (Keukeleire, MacNaughtan 2008: 180-188).

القاعدة الأساسية في عملية اتخاذ القرار لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة هي أن يكون القرار النهائي بيد الدول الأعضاء ويجب اتخاذه بالإجماع (Koehane & others 2009: 28). من المهم ملاحظة أن المهمات العسكرية للاتحاد الأوروبي محدودة النطاق وتعتمد بشكل كبير على الالتزام والاتفاق الجماعي للدول الأعضاء، في حين قد لا تكون بعض الدول الأعضاء مهتمة دائماً باستخدام أصولها وقدراتها الوطنية للقيام بمهام نيابةً عن الاتحاد الأوروبي (Cameron 2007: 85).

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

أثبت هيكل إدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي فعاليته في اتخاذ القرارات المناسبة عندما تكون إرادتهم السياسية الجماعية ضرورية ويمكن أن يساهم ذلك في الطبيعة المرنة لطرق تنفيذ القرارات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إجراءات الدفاع المشترك لم يتم اختبارها مطلقاً في الحالات التي توجد فيها مواقف طارئة حقيقية، فنحن نتحدث عن ردود الفعل السريعة واستخدام مجموعات القتال في الاتحاد الأوروبي. باختصار، إن سياسة الدفاع المشترك هي عبارة عن هيكل حكومي دولي بدرجة كبيرة ويتم اتخاذ القرارات دائماً بالإجماع؛ لذا فإن هذه الهيكلية ونظام التصويت الخاص بها يجعل من الصعب جداً على الدول الأعضاء التصويت على قضية مثيرة للجدل، خاصة أن أيّ دولةٍ يمكنها نقض أي قرار. إضافةً إلى ذلك، إنّ اتخاذ القرارات سيقصر دائماً على توافق القرار مع ميثاق الأمم المتحدة ومشروطاً بالقدرة المحدودة لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي المشتركة.

- أهداف سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة وآليات التنفيذ:

أظهرت بعض الأزمات الإقليمية مثل: الأزمة البيوغوسلافية وحروب البلقان ضعف الاتحاد الأوروبي في التدخل في إدارة الأزمات، حيث أظهر الاتحاد اعتماداً كلياً على الناتو فقط؛ أدى ذلك إلى وضع ملف التعاون في الدفاع المشترك على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي (5: 2010 Deschaux-Beaume). ومع تبلور سياسة الأمن والدفاع المشترك، تم صياغة أهدافها كما هو مذكور في معاهدة لشبونة هي: "السعي إلى التقدم في العالم الأوسع عن طريق: الديمقراطية وسيادة القانون وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة واحترام كرامة الإنسان ومبادئ المساواة والتضامن واحترام مبادئ الأمم المتحدة وميثاق القانون الدولي (Lisbon Treaty, Article 21). من الممكن القول: إن أهداف إنشاء سياسة الأمن والدفاع المشترك على المستوى النظري هي معيارية ويصر الاتحاد الأوروبي على الإفصاح عنها دوماً بهذه الطريقة. فمثلاً؛ صرّح الممثل الأعلى السابق (خافيير سولانا) عن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في 2003 قائلاً: "إنّ الأهداف الرئيسية لسياسة الأمن والدفاع المشترك ليست عسكرية الاتحاد الأوروبي، ولكن لحل نزاعات الآخرين والمساعدة في بناء أوروبا آمنة في عالم أفضل". (Deschaux-Beaume 2010: 7).

كانت باكورة آليات التنفيذ لسياسة الأمن والدفاع المشترك هو تأسيس فيلق رد الفعل السريع من 50000 إلى 60000 فرد يمكن نشرهم في غضون 60 يوماً، قادرين على تنفيذ مجموعة كاملة من مهام بطرسبرغ، ولديه قوة متعددة الأقسام تضم قواتٍ من تسع دولٍ مثل: فرنسا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ، بالإضافة إلى دولٍ أخرى، والتي تصف نفسها بأنها "قوة لأوروبا والحلف الأطلسي" (Cornish 2006: p11).

ولأن الاتحاد الأوروبي ينأى بنفسه عن فكرة إنشاء جيش أوروبي تم الاتفاق على إطار للتعاون بين سياسة الأمن والدفاع المشترك وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو اتفاق (برلين بلس) الذي تم توقيعه عام 2002 والذي يحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في إدارة الأزمات. في (برلين بلس) تم الاتفاق على أن يكون مجال التعاون عن طريق استخدام أصول وامكانيات حلف الناتو، وأصبح من الممكن للاتحاد الأوروبي أن يقود عملية بشكل مستقل، أو أن يستخدم أصول ومرافق الناتو لقيادة عملية ما. هذا ما أعطى ثمره في 2004 مع صدور ما

الأساذة: سارة عمر محمد الصمادي

عرف بمفهوم المجموعة القتالية والذي كان اقتراحاً من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. وهم حوالي 1500 جندي، يمكن نشرهم في غضون 15 يوماً، وقادرون على التدخل في حالات المواقف العسكرية الشديدة (Keukeleire & MacNaughtan 2008: 176-178).

في ظل (برلين بلس) أجرى الاتحاد الأوروبي عمليتين، هما كوناكورديا وأثينا، وستتم مناقشة عملية كوناكورديا في مقدونيا مع التفاصيل في الفصل التالي الذي سوف يتناول قضية مقدونيا كحالة للدراسة والتحليل، من أجل إسقاط تحليلات سياسة الدفاع والأمن المشترك على معطيات القوة المدنية الأوروبية، والمحاولة إلى التوصل إلى ما إذا كان الاتحاد الأوروبي قد فقد صورته كقوة مدنية بسبب ممارسات سياساته العسكرية أم لا.

الفصل الثالث: دراسة الحالة: (مقدونيا)

خلال الحرب العالمية الثانية، تم احتلال مقدونيا من قبل بلغاريا وإيطاليا. نتيجة لذلك، بدأت حركة ثورية مقدونية في الظهور، ونجحت هذه الحركة في الحصول على استقلال البلاد في أواخر عام 1944، في تلك الفترة أصبحت مقدونيا جزءاً من يوغوسلافيا وتحت مظلة الاتحاد السوفيتي ككل. مع سقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، أعلنت مقدونيا استقلالها عن يوغوسلافيا في أواخر عام 1991. وفي نفس العام، تم إنشاء الدولة المقدونية الجديدة التي تقوم على الديمقراطية البرلمانية، ذلك على الرغم من المشاركة القليلة نسبياً من سكان عرق الألبان في الانتخابات، وتم تشكيل أول حكومة ائتلافية منتخبة من الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي المقدوني، وضم حزب الازدهار الديمقراطي الذي يتزعمه (كيرو جليغروف) وهو من أصل ألباني، وأصبح أول رئيس لمقدونيا (Background Note: Macedonia 2010: 15).

تحت سلطة يوغوسلافيا، عرّف معظم السكان السلافيين أنفسهم على أنهم مقدونيون، لكن هناك مجموعة من الأقليات الأخرى التي كانت على النقيض من ذلك، ونخص بالذكر جماعات من الألبان الذين احتفظوا بسماتهم السياسية وموروثات ثقافتهم ولغتهم، كما وحاولت هذه الأقليات التمرد تحت حكم يوغوسلافيا لعدة مرات. كانت المظالم العرقية التي اندلعت حتى عام 1997 سبباً في إكساب هذه القضية صدىً سياسياً عالمياً. في أواخر عام 2000، بدأ التوتر بين الأقلية الألبانية والحكومة المقدونية، ذلك ما أدى إلى اشتعال الأعمال العدائية، ووقع الحادث الأكثر حسماً عندما قامت مجموعة من الألبان بالقرب من حدود كوسوفو باستفزازات ضد القوات الحكومية، مطالبة بحقوق مدنية أكبر للعرقية الألبانية في مقدونيا (Ibid: 20-29). لما لذلك من أصداء، وعندما شعرت الحكومة المقدونية أنها لا تملك القدرة على توفير السلام لمواطنيها بسبب التحديات الأمنية المتسارعة، طلبت المساعدة الدولية وتحولت مقدونيا إلى مكانٍ لمختلف بعثات دعم السلام الدولية.

- الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي وعسكري في مقدونيا:

منذ بداية الأزمة المقدونية، كان الاتحاد الأوروبي أحد أهم الجهات الفاعلة التي سعت إلى إرساء الأمن والاستقرار في مقدونيا من خلال العديد من الطرق. بعد ارساء اتفاقية (برلين بلس)، وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على أول بعثة عسكرية للاتحاد الأوروبي في مقدونيا. قبل ذلك، كان الاتحاد الأوروبي حاضراً على الأرضي المقدونية من

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

خلال مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وبعثة المفوضية الأوروبية وعدد من البعثات في هذا المجال (Juncos et al. 2007: 132-133).

وفي ضوء ذلك، في أبريل عام 2003، قاد الاتحاد الأوروبي أول مهمة عسكرية له في مقدونيا، تمت تغطية مهمة الاتحاد الأوروبي بموجب تفويض قرار الأمم المتحدة رقم 1371. وقد سميت هذه العملية باسم "CONCORDIA" كونكورديا، وكان من المتوقع أن تكون الفترة المقدرة لهذه القوات 6 أشهر، لكن طلبت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تمديد مدة العملية إلى 15 ديسمبر 2003، واستخدم الاتحاد الأوروبي ولأول مرة أدوات إدارة الأزمات بموجب سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وعمل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي معاً لأول مرة على المستوى العملي، تضمنت البعثة ما يقرب من 350 عسكرياً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي دعمت هذه العملية (Monaco 2013: 11-14).

من الجدير بالذكر، أنه كان لمساعدة مقدونيا أثر واضح في التطبيق الفعلي للعمل المشترك، حيث كانت الدول المساهمة 13 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، و14 دولة خارج الاتحاد آنذاك. من ناحية أخرى عملية كونكورديا ساعدت الاتحاد الأوروبي في دخول المسرح الدولي بشكلٍ أوسع ككيانٍ سياسيٍّ فعّال، كما وعملت على تنشيط ممثلي الاتحاد الأوروبي الآخرين؛ فقد شمل حضور الاتحاد في مقدونيا وجود الوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار، وبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي ورئاسة الاتحاد الأوروبي.

كانت أهداف مهمة كونكورديا تمكين الحكومة المقدونية من التركيز على عملية الإصلاح لجميع القطاعات. وتم تحديد أهمها بإقامة الحكم الرشيد وتحقيق الديمقراطية والعدالة بين كافة الأقليات، ذلك لإضفاء الشرعية على المؤسسة السياسية المقدونية، التي سوف يؤدي استقرارها إلى تشكيل حكم ديمقراطي متعدد الأعراق، وسيادة القانون وتحقيق معايير اقتصادية، حيث كان لقوات الأمن الأوروبية عامل مساعد في استقرار البلاد وبذلك تحسين القطاع الاقتصادي (Vankoska 2003: 201,202). كما أجرت كونكورديا العديد من العمليات المدنية في مناطق الأزمات، وعملت على التطور الإيجابي في جميع القطاعات.

كان الدعم المدني والدبلوماسي قائماً بالتوازي مع البعثة العسكرية حيث أشرف الاتحاد الأوروبي على الالتزام بتطبيق بنود اتفاقية اوهاريد، التي تنص على أرساء المبادئ الأساسية للدولة مثل وقف الأعمال العدائية، ونزع السلاح الطوعي للجماعات المسلحة، وتفويض السلطات الحكومية، وإصلاح الحقوق السياسية والثقافية للأقليات. وقد أنهت الاتفاقية النزاع المسلح بين جيش التحرير الوطني وقوات الأمن المقدونية، وكان على حكومة مقدونيا أن تعدل دستور مقدونيا بغية تزويد الأقلية الألبانية بالمزيد من الحقوق الأساسية. في هذا المجال لعب الاتحاد الأوروبي دور المحفز من خلال ربط تطبيق اتفاقية اوهاريد بشروط انضمام مقدونيا للاتحاد الأوروبي. (Reilly Benjamin 2019: 103-105)

سرعان ما عم الاستقرار الأراضي المقدونية، واتخذ الاتحاد قرار بعدم ضرورة وجود قوة عسكرية في مقدونيا وفي ديسمبر 2003، استُبدلت قوات الاتحاد الأوروبي العسكرية ببعثة شرطة تابعة للاتحاد والتي كانت بناءً على طلبٍ من الحكومة المقدونية، والتي تألفت من 200 فردٍ كحدٍّ أقصى (Gligorov 2004:10,11) في هذه

الأساذة: سارة عمر محمد الصمادي

المهمة أرسل الاتحاد الأوروبي خبراته الشرطة للمشاركة في إصلاح قطاع الأمن المقدوني وتقديم المشورة للقوات المحلية للترويج لمعايير الشرطة الأوروبية

أقيم حفل إنهاء مهمة كونكورديا، واعتبره خافيير سولانا يوم الإنجازات، كما وصف رئيس مقدونيا (تاراجوفيسكي) المهمة العسكرية الأولى للاتحاد الأوروبي بأنها رمز لإقامة روابط أقوى مع الاتحاد الأوروبي (Ibid: 20). وكذلك بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد كان يوماً مهماً أيضاً؛ لأنهم ساعدوا البلد بطريقة إيجابية، ولأن المهمة تحققت بنجاح. ومن جهته، فإن الاتحاد الأوروبي أكد أنه سيواصل مشاركته مع الحكومة المقدونية على الرغم من إنهاء مهمة كونكورديا، في حين أن التعاون سيكون على أساس سياسي ودبلوماسي وليس على أساس عسكري. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على رفع علم الاتحاد الأوروبي في المقر الرئيسي لبعثة شرطة الاتحاد وأنه سيواصل بدوره علاقاته مع الحكومة المقدونية من خلال الممثل الخاص والمساعدة الفنية والمالية (-31: Gallach 2003). إن استخدام الاتحاد الأوروبي رغبة مقدونيا بالعضوية له كوسيلة تحفيز، ساعدها ذلك على تحقيق شروط التقدم للانضمام من استقرار سياسي وتحقيق معايير العدالة والأمن والديمقراطية وكانت النتيجة وقوف مقدونيا على أبواب عضوية الاتحاد الأوروبي عام 2006.

- الخلاصة:

إن تدخل الاتحاد الأوروبي في الأزمة المقدونية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة كان ضرورة إقليمية؛ لأنها تعتبر من الأهمية الخلفية للاتحاد الأوروبي وقد تؤثر على القارة بأكملها. كما أن تدخل الاتحاد الأوروبي في مثل هذه الحالات يمنحه مكانة اقتصادية أكثر نفوذاً في الشؤون الوطنية، ويعزز أمنه ودوره في العالم خاصة من خلال تقاسم العبء مع شركائه (5-3: Felicio 2003).

من جهة أخرى، كانت هذه التجربة الجديدة بالنسبة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي اختبار لمصادقية العمل الجماعي وتسهيل الاتصالات والتنسيقات غير الرسمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي بل ودرساً جيداً لسياسته الخارجية، لا شك أن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى موقف مشترك في حل الأزمات الخطيرة في القارة؛ لذلك كانت هذه فرصة عظيمة واختباراً للدول الأعضاء الأوروبية لاتخاذ موقف موحد تجاه القضية المقدونية. مما يعني تعزيز المزيد من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بالتوازي مع إنهاء الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة على شؤون بعض الدول الأوروبية (176-179: Gross 2009).

يمكننا استنتاج أن الاتحاد الأوروبي عمل على بناء أعمق لصورته كفاعل يتعدى بصيته الشكل الاقتصادي، ليثبت أنه قادر على التعاون العسكري والأمني. ما هو ملفت للأنظار في أول تطبيق لسياسة الأمن والدفاع المشتركة، أن الاتحاد لم يتغول بقوته العسكرية، بل سرعان ما أفسح المجال لمعايير قوته المدنية بالتفرد في الساحة، وقد كان واضحاً من خلال تحلّي الاتحاد الأوروبي عن منظوره العسكري لصالح مساعدة جهود الحكومة المقدونية، خاصة في كسب الترشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ لقد كان تحوّل الاتحاد من الوسائل العسكرية إلى الوسائل المدنية

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

ناجحاً تماماً. وكانت الثمار في أواخر عام 2006، حيث تم الاعتراف بمقدونيا كمرشحٍ رسميٍّ لعضوية الاتحاد الأوروبي، مما يعتبر نتيجةً للتأثير المعياري للاتحاد الأوروبي.

وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي قد خلق شكلاً خاصاً من أشكال القوة المدنية بسبب طبيعته وهيكلته الفريدة، حيث لا تتعارضُ معاييرُ القوة الناعمة مع وجود خيار عسكري أحياناً كوسيلةٍ لتحقيق الغايات والأعراف المدنية. فمن رأي الباحثة أنَّ معاييرَ السَّلام والديمقراطية والحريَّات إن لم يتم حمايتها بالقوة العسكرية، فإنَّها سوف تبقى مُجرَّد أدواتٍ تنظيرٍ وسطوراً في كتب الفلسفة. لكن وفي نفس الوقت، فإنَّه يجبُ مُراعاةُ متى وكيف تُستخدم الأداة العسكرية، مع عدم التعلُّل في إشهارِ السلاح، وهذا ما لن يحدث في حالة الاتحاد وسياسة الدفاع خاصته؛ لأنَّ مصالحَ الدُّول المتضاربة تجعلُ من الصَّعب التصويت بالإجماع على أي قضية، وهذا ما جعل الاتحادَ حكيماً في استخدام أداة الدفاع.

- الخاتمة:

لقد ناقشَ وحلَّل هذا البحثُ الفرضيةَ القائلة: إنَّ استخدامَ أي وسيلةٍ عسكريةٍ في الاتحاد الأوروبي، مثل سياسة الأمن والدفاع المشتركة والبعثات العسكرية، من شأنها أن يتراجع مفهوم القوة المدنية الذي لطالما روج له الاتحاد. لأن بعض الأدبيات تفترض أن القوة المدنية المثالية يجب ألا يكون لها قوة عسكرية، في حين أن الأغلب يقتصر دمج النشاط العسكري والقوة المدنية بالكيان السياسي التقليدي؛ ألا وهو الدولة.

حتى يتم معرفة كيف كانت تجربة الاتحاد الأوروبي بالجمع بين القوة المدنية والعسكرية، كان لا بد من أخذ عينة لدراسة الحالة والتي تمثلت في هذا البحث بالبعثة الأوروبية في مقدونيا (بعثة كونكورديا)، لأنها تعتبر التجربة الأولى من نوعها في القارة الأوروبية. وقد توصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

- أظهر تحليل الأدبيات والوقائع حول سياسة الأمن والدفاع المشتركة أنها هيكل حكومي دولي مرتبط بميثاق الأمم المتحدة، ومهام بطرسبرغ التي تشمل المهام الإنسانية والإنقاذ ومهام حفظ السلام. وهذا من شأنه أن يقيد استخدام الاداة العسكرية ضمن ضوابط مدنية ومعيارية.

- آلية اتخاذ القرار في اللجنة السياسية والأمنية يتم دائماً بالإجماع، ذلك من شأنه أن يجعل سياسة الدفاع أداة تستخدم عند الضرورة الملحة التي لا جدال على أهميتها، في حين أنه يصعب على الدول الأعضاء التصويت على قضيةٍ مثيرة للجدل.

- أظهرت دراسة الحالة في مقدونيا، أن لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية دور مهم في ترسيخ المفاهيم المعيارية والمدنية، حيث نجح بسلا في تحقيق الاستقرار في المنطقة واستخدام التدخل العسكري لتحقيق أهدافه المعيارية وسيادة القانون والديمقراطية.

- استخدم الاتحاد سياسة الدفاع خاصته كمحفز لمقدونيا بربط تحسين الديمقراطية والأمن مع شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي.

الأساذة: سارة عمر محمد الصمادي

مما سبق، يمكننا الاجابة على سؤال اشكالية البحث القائل: هل وجود أداة عسكرية هو إنكار لدور الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية؟ أو يتناقض سلباً مع ذلك؟

- لا يمكن اعتبار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة إنكاراً لدوره كقوة مدنية، ولم يظهر أنها تؤثر سلباً على معايير المدنية.

فبعد دراسة المعطيات وتحليل المواقف والنتائج، يظهر جلياً أن سياسة الدفاع الأمن والأوروبية المشتركة هي قوة ناعمة تحمل السلاح وقت الضرورة، حتى تمكن الاتحاد من تطبيق الأدوات المدنية بشكل أساسي لعملياته في إدارة الأزمات، ذلك مع وصول محدود إلى الأدوات العسكرية التي لا يمتلكها الاتحاد فعلياً، إنما هي من أدوات الناتو التي سيستخدمها فقط عندما يكون ذلك مناسباً. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أنه ليس لدى الاتحاد الأوروبي أي نية لتطوير جيش عسكري كامل، وهو ليس بعاجز عن القيام بذلك، بل يفضل استعارة المرافق والمستلزمات العسكرية واستخدامها كوسائل مدنية كلما أمكن ذلك لحل إدارة الأزمة؛ والتي تهدف إلى استقرار أمن البلاد لتخلق ظروفاً مواتيةً للنهوض بالمعايير المدنية، مثل السلام والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الانسان. وبهذا تكون النتيجة بدحض فرضية البحث وعدم إثباتها.

المصادر والمراجع

1. Background Note: **Macedonia**. (2010، August 12). Retrieved 16، 2011، from U.S department of the State: <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/26759.htm>
2. Benavente، Enrique/ Marin، Jose/ et al. 2010. "**The European Security and Defense Policy (ESDP) after the Entry of Lisbon Treaty**". "Working Paper Series 145-B". Spanish Institute for Strategic Studies p.16.
3. Boyer، Y. (2007). **THE BATTLE GROUPS**. Policy Department External Policies، 4.5.
4. Bretherton، C. & Vogler، J.، **The European Union as a Global Actor**، New York City، Routledge، 1999.
5. Brunnbauer، U.، "**The Implementation of the Ohrid Agreement: Ethnic Macedonian Resentments**"، Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe، 1/2002.
6. Bruno Angelet and Ioannis Vrailas، **European Defence in the Wake of the Lisbon Treaty**. Egmont Paper 21. Brussels، Egmont، 2008 pp.12، 21، 22.
7. Cameron، Fraser. 2007. **An Introduction to the European Union**. United States and Canada: Routledge pp. 44، 85.

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

8. Ciambra, A. (2008 GMWP NO.64). **"normative europs" europe theory and practice of the EU norms.the case of Macedonia.** Jean Monnet center EuroMed
9. consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/Civilian_Headline_Goal_2010.pdf
register.consilium.eu.int/pdf/en/04/st15/st15863.en04.pdf
10. Cornish, Paul. 2006. **"EU and NATO: Cooperation or Competition?"**. Brussels, European Parliament, EP-ExPol-B-2006-14. PE 348.586, p.11
11. Council Decision 2003/202/CFSP of 18 March 2003, Official Journal of the European Union L76/43. Brussels
12. Council Decision 2003/563/CFSP of 29 July 2003, Official Journal of the European Union L190/20. Brussels
13. Council Joint Action 2003/92/CFSP of 27 January 2003, Official Journal of the European Union L34/26. Brussels
14. Deschaux-Beaume, Delphine. (2010), **The EU as a Global Peace Actor? A challenge between EU conflict management and national paths.** ECPR Studies in European Political Science, Pp 4,5,7,10.
15. Europa Website, **The Treaty of Lisbon** (Accessed on 25/2/20011).
(http://europa.eu/lisbon_treaty/full_text/index_en.htm)
16. European navigator the authoritative multimedia reference on history of europe. (2003, january 27). Retrieved january 20, 2011, from concil of jointaction 2003\92\CFSP(27\JANUARY\2003):
<http://www.ena.lu/>
17. European Union External Action, "Consilium – CONCORDIA/FYROM", accessed on 19 december 2010.
<http://www.consilium.europa.eu/showPage.aspx?id=594&lang=en>
18. European Union, **Maastricht Treaty, Treaty on European Union** (92/C 191/01)
19. Felicio, T. (2003). **EU's Mission in Macedonia1 – milestone for EU's ESDP or proof of EU's.** Licenciada em Relações Internacionais
20. Gallach, Cristina (2003), Remarks by Javier Solana at the ceremony marking the end of the EU-led Operation Concordia S0256/03. Skopje
21. Gligorov, V. (2004). **European Partnership with the Balkans.** European Balkan Observer, 10,11,12.

22. Grevi, Helly, Koehane (ed), **European Security and Defence Policy, The First Ten Years (1999-2009)**, EU Institute for Security Studies, Paris, October 2009, Pp. 21,30,27,28.
23. Gross Eva (2009): **European Security and Defence Policy the first 10 years 1999-2009. Operation CONCORDIA (fYROM)**. Paris: The European Union Institute for Security Studies. pp. 173-179
24. Gross, E. (2007). **Civilian And Military Mission In The Western Blkan**. In E. G. Ana E. Juncos, *Evaluating the EU's crisis missions in the Balkans* (p. 135.136.137.138). (Brussels, Belgium): Centre for European Policy Studies.
25. http://europa.eu/legislation_summaries/glossary/european_security_defence_policy_en.htm (European Union website accessed on 13/1/2011).
26. Ian Manners, **Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?** *Journal of common market studies* Volume40, 2002
27. Juncos, Anna E. / Gross Eva / Emerson Michael / Schroeder Ursula C. (2007): *Evaluating the EU's crisis missions in the Balkans*. Macedonia. Brussels: Centre for European Policy Studies. pp. 132-135
28. Keukeleire, S. & MacNaughtan, J: Chap. 7, **The European Security and Defence Policy**, in: Keukeleire/MacNaughtan: *The Foreign Policy of the European Union*, London, Palgrave Macmillan, 2008.
29. MALESKI, D. (2000-2001). **NATO or EU? New Balkan Politics** - *Journal of Politics*
30. Mancur Olson **The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups**) Harvard university, USA, 1974
31. Manners, I. , "Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?" , *Journal of Common Market Studies* , vol. 40 (2) , pp. 235-258 , 2002.
32. Monaco, A. (2003). **Operation Concordia and Berlin Plus: NATO and the EU take. isis europe**.
33. Olson, M. , "The Logic of Collective Action – Public Goods and the Theory of Groups" , Harvard University Press , Cambridge , Massachusetts , 1974
34. Orbie, J: **A Civilian Power in the World? Instruments and Objectives in European Union External Policies** , in: Jan Orbie (Ed.): *Europe's Global Role. External Policies of the European Union* , Franham & Burlington: Ashgate , 2008.

أثر سياسة الأمن والدفاع المشترك على القوة المدنية الأوروبية

35. Ostrom, E, “**Collective Action and the Evolution of Social Norms**”, *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 14 (3), pp. 137-158.
36. Quille, D. G. (2006). **The EU Battlegroups**. DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES OF THE UNION, 1.2.3.
37. Reilly, Benjamin, Book Review: Nina Caspersen. 2017. **Peace Agreements: Finding Solutions to Intra-State Conflicts**. *Journal of Asian Security and International Affairs*, 2019.
38. Security sector integrity, 2019
<https://securitysectorintegrity.com/defence-management/defence-policy>
39. Smith (a), K.E, “**Beyond the civilian power debate**”, *Politique Européenne*, vol. 1 (17), pp 63-82, 2005.
40. Smith (b) , K.E, “**Still ‘civilian power EU?’**”, *European Foreign Policy Unit Working Paper*, 2005
41. Sweeney, Simon.2010. **Analyzing European Security and Defense Policy: not much defense and little security so what is it?**. Paper presented at the Political Studies Association Conference Edinburgh 29 March-29 April, P. 10.
42. Telò, M., “**Europe, a Civilian Power?: European Union, Global Governance, World Order**”, Palgrave Macmillan, Great Britain, 2007
43. VANKOSKA. (2003). **chapter 8 civil_military in the third Yuogoslavia**. In B. VANKOSKA, *Between past and future civil-military relation in the post communist balkans* (pp. 295,296). by I.B. tauris&co ltd.
44. Vasilis Margaras(2010), **Common Security and Defence Policy and Lisbon Treaty Fudge: No common strategic culture, no major progress**, EPIN Working Paper NO.28, Centre for European Studies, Brussels ,pp.4,6,7.
45. VINCZE, H. (1996-2004). **A strong military role for the EU in the Balkan**. *internationalrelations and security network*,